دور مخرجات النظام المحاسبي المالي في صنع القرارات في ظل المعايير IFRS
دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية بولاية بشار.(2010-2019)

The role of the financial accounting system output in decision-making under IFRS standards - a study of economic institutions sample's in Bechar state's (2010-2019)

مومني يوسف*	بوساحة محمد
المركز الجامعي نور البشير البيض-الجزائر-	-جامعة طاهري محمد بشار - الجزائر-
youcefmoumni@gmail.com	Bousmaham@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 25 /05/ 2021 تاريخ القبول: 08 /06/ 2021 تاريخ النشر: 12 /12/ 2021

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح مساهمة ودور مخرجات النظام المحاسبي المالي في تحسين عملية صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية من خلال تقديم الإطار النظري للدراسة والمتعلق بالأدبيات النظرية لمخرجات النظام المحاسبي المالي ومعايير إعداد التقارير المالية ومختلف أنواعها، بينما تناولت الدراسة مفهوم عملية صنع القرار ومختلف مراحلها وتصنيفاتها، والمعايير المتحكمة في هذه العملية، حيث تم استخدام المنهج الوصفي في الإطار النظري للدراسة.

بينما تمثلت الدراسة الميدانية في استطلاع آراء عينة من المهنيين في مجال المحاسبة، من خلال استخدام الاستبيان كأداة للدراسة، وتحليل البيانات المجمعة باستعمال برنامج SPSS V26، حيث خلصت الدراسة بأن معظم المؤسسات الاقتصادية تستخدم مخرجات النظام المحاسبي المالي كمنبع أساسي من أجل تحسين جودة عملية صنع القرار.

الكلمات المفتاحية: تقارير المالية؛ مخرجات النظام المحاسبي المالي؛ جودة عملية صنع القرار؛ برنامج SPSS V 26.

تصنيف *JEL*: M40؛ M41؛ M49.

Abstract :

The aim of this study is to clarify the contribution and role of the outputs of the financial accounting system in improving the decision-making process in economic institutions by first presenting the theoretical framework for the study related to the theoretical literature of the outputs of the financial accounting system and the standards for preparing financial reports and their various types, then dealing with the concept of the decision-making process and its various stages and classifications as well as the criteria controlling this process.

While the descriptive approach made up the theoretical framework of the study, the field study consisted in surveying the opinions of a sample of professionals in the field of accounting, by using the questionnaire as a study tool, and analyzing the data collected using the SPSS V26 program, the study concluded that most economic institutions use the outputs of the financial accounting system as a primary source in order to improve the quality of the decision-making process.

Keywords: Financial reports; financial accounting system outputs; the quality of the decision-making process; SPSS program.

JEL classification codes: M40 ;M41 ;M49.

*المؤلف المرسل: مومني يوسف.

مقدمة:

لقد دفع تزايد المنافسة بين المؤسسات الاقتصادية العالمية الى تطور التسيير داخل هذه المؤسسات إذ لم يعد هناك مكان للطرق الارتجالية القديمة التي تعتمد على الحدس وصدفة بل أصبحت المؤسسات تراعي ادق التفاصيل وتعالج أصغر المشاكل بطرق علمية حديثة.

أصبح لزاماً على بعض الدول النامية مثل الجزائر دفع مؤسساتها الاقتصادية الى اعتماد انظمة معلومات جديدة قادرة على إخراج مخرجات تجاري ما هو معمول به عالميا كما هو الحال مع النظام المحاسبي المالي حيث حاول هذا النظام تقريب مخرجاته من المخرجات التي تقرها المعايير المحاسبية الدولية في محاولة لمساعدة وتسهيل عمل مستعملي هاته المخرجات سواء الداخليين او الخارجيين على اتخاذ قراراتهم فيما يخص المؤسسة. حيث تعتبر عملية اتخاذ القرار والاختيار بين البدائل المتاحة عملية مهمة وحاسمة أحيانا لمصير المؤسسة لهذا تتطلب معرفة مدى جودة المعلومات الصادرة عن الأنظمة المختلفة داخل المؤسسة على رأسها لنضام المحاسبي وكذألك دراسة وتحليل هذه المعلومات من اجل رؤيا أوضح لكل ما يتعلق بالمؤسسة.

إشكالية الدراسة: سنقوم بإسقاط دراستنا على بعض المؤسسات الاقتصادية ومكاتب المحاسبين من أجل الإجابة عن إشكالية البحث عن طريق طرح السؤال الرئيسي التالي:

ما مدى مساهمة مخرجات النظام المحاسبي المالي في ظل معايير التقرير الدولية في تحسين عملية صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية؟

على ضوء التساؤل الرئيسي يمكن الاستعانة بجملة من التساؤلات الفرعية المتمثلة في:

- ❖ فيما تتمثل معايير التقرير الدولية؟ وما هي مخرجات النظام المحاسبي المالي؟
- ❖ ما مفهوم عملية صنع القرار؟ وما هي معايير تحديدها؟
- ❖ فيما تتمثل إسهامات مخرجات النظام المحاسبي المالي في تحسين عملية صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية؟

فرضيات الدراسة: كتخمين أولي للإجابة عن الإشكالية الرئيسية نقدم الفرضية الرئيسية المتمثلة في:

تساهم مخرجات النظام المحاسبي المالي في تحسين عملية صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية.

وكتجزئة للفرضية الرئيسية نقدم الفرضيات الفرعية التالية:

- ❖ يتم اعداد مخرجات النظام المحاسبي المالي بناءا على معايير الدولية لإعداد التقارير المالية.
- ❖ تعتمد المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في عملية صنع القرار على قواعد موضوعية وذاتية (شخصية)

أهداف الدراسة: تسليط الضوء على مفهوم وطبيعة وأهمية مخرجات النظام المحاسبي المالي ودورها في تحسين عملية صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية؛ التعرف على أهمية معايير التقرير الدولية لتحسين عملية اتخاذ القرار مع الأخذ بعين الاعتبار الآثار والالتزامات الناجمة عنها.

أهمية الدراسة: تنبع أهمية الدراسة في انها توضح أهمية ادراك المؤسسات الاقتصادية لأهمية تطبيق معايير التقرير الدولية في إعداد مخرجات النظام المحاسبي المالي، وكذلك ادراكها لأهمية إتباع

هده المعايير والاخذ بها ,كما ان الاهتمام بهذا المجال له أهمية كبيرة تكمن في تحسين عملية صنع القرار.

حدود الدراسة: تتمثل حدود الدراسة فيما يلي:

- **الحدود المكانية:** سوف تقتصر الدراسة الميدانية على عينة من المحاسبين لولاية بشار؛
- **الحدود الزمنية:** تمت معالجة الإشكالية العامة للبحث خلال فترة زمنية قصيرة باعتبار أن عملية صنع القرار غالبا ما تستغرق مدة زمنية طويلة.

منهجية الدراسة: بغية الالمام والاحاطة لمختلف جوانب الموضوع ولمعالجة مضمون الإشكالية العامة السابقة للدراسة، وجمع عناصرها بالعلاقة التي تربطها ببعضها البعض، اعتمدنا المنهج الوصفي والتحليلي في الجانب النظري والمنهج الاحصائي في الجانب التطبيقي، وذلك من خلال القيام بدراسة واستقراء بعض الكتابات والدراسات العلمية السابقة التي تتضمنها مخرجات النظام المحاسبي المالي ومعايير التقرير الدولية، وكيفية الاستفادة منها في معالجة مشكلة الدراسة؛ تناولنا دراسة تطبيقية لمحاولة إثبات نتائج الدارسة النظرية من الناحية العملية، حيث تم الاعتماد على استخلاص المعلومات من خلال إعداد وتوزيع استمارة استبيان على مختلف المحاسبين لولاية بشار وقمنا بمعالجة مختلف الإجابات المتحصل عليها ببرنامج SPSS v 26.

تقسيم الدراسة: تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة محاور حسب طريقة **IMRAD** كما يلي:

I. الأدبيات النظرية لمخرجات النظام المحاسبي المالي SCFوالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS؛ وعملية اتخاذ القرار؛

II. الأدبيات التطبيقية لمخرجات SCF حسبIFRS وعملية اتخاد القرار؛

III. دراسة ميدانية لمساهمة مخرجات النظام المحاسبي في صنع القرارات في ظل معايير التقارير الدولية.

I.الأدبيات النظرية لمخرجات النظام المحاسبي المالي SCFوالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS؛ وعملية اتخاذ القرار:

بهدف تكييف البيئة المحاسبية في الجزائر مع المعايير المحاسبية الدولية، أصبح على الدولة حتمية إيجاد نظام محاسبي يلبي متطلبات المجتمع الاقتصادي والمالي محليا ودوليا بحيث حاول القانون رقم 11/07 ومجموعة من القرارات والمراسيم التي تتضمن النظام المحاسبي المالي تقريب مخرجات هذا الأخير من المخرجات التي تقترحها المعايير المحاسبية الدولية.

1. مفهوم المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS:

1.1.تعريف المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS:

يعرف المعيار حسب المنظمة العالمية للتقييس ISO(International organisation standards) على أنه وثيقة أعدت بإجماع ومصادق عليها من قبل هيئة معترف بها، تعطى لاستعمالات مشتركة

ومتكررة، قواعد او خطوط عريضة أو مواصفات لأنشطة أو نتائجها لضمان مستوى تنسيق أمثل في سياق معين (بولجنيب عادل، 2014، ص 34).

يمكن تعريف المعايير بأنها إرشادات عامة تؤدي الى توجيه وترشيد الممارسة العلمية في المحاسبة والتدقيق او مراجعة الحسابات وبدلك تختلف عن الإجراءات فالمعايير لها صفة الإرشاد العام او التوجيه بينما تتناول الإجراءات الصفة التنفيذية لهذه المعايير على حلات تطبيقية معينة (حسين القاضي، مؤمون حمدان، 2012، ص 123)

المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS) هي مجموعة من المعايير المحاسبية الدولية توضح كيفية إظهار عن أنواع معينة من المعاملات والأحداث في القوائم المالية. يتم إعداد وإصدار المعايير الدولية من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، وهي تحدد بدقة كيفية قيام المحاسبين بالحفاظ على حساباتهم وطرق التسجيل. تم وضع المعايير الدولية من أجل الحصول على لغة محاسبية موحدة، بحيث يمكن فهم الأعمال والمحاسبة من الشركة إلى الشركة ومن البلد إلى البلد (عبد العزيز الكنهل، 2018، ص 17).

1.2.نشأة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية:

ظهرت المعاير المحاسبية الدولية في اول تاريخ لها عام 1973، لقبت بـ (IAS) (International Accounting Standards) وضعت من قبل لجنة المعايير المحاسبية الدولية (IASC) (International Accounting Standards Commit) اين يوجد مقرها في العاصمة البريطانية لندن، والتي تتكون من هيئات دولية محاسبية عضوة تتمركز في عدة دول حول العالم (غانم شطاط، 2009، ص3).

في عام 1983توصلت لجنة معاير المحاسبة الدولية إلى اتفاقية عمل مشتركة مع الإتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) (International Fédération of Accounting) بهدف تنمية وتطوير المحاسبة في العالم بما في ذلك الجهود التي تستهدف التوفيق بين المعايير المحاسبية المطبقة في مختلف دول العالم (أحمد محمد أبو شمالة، 2008، ص 9)

ومع بداية عام1987 بادرت لجنة (IASC) بالعمل على تحسين معاييرها وتقليل عدد خياراتها وتحديد المعالجات المحاسبية المفضلة من اجل توفير قابلية للمقارنة أكبر في القوائم المالية وقد حظي هذا العمل بمزيد من الأهمية من جانب المنضمين للأسواق المالية، خلال التسعينات عملت بجانب المنضمة الدولية للجان الأورق المالية (IOSCO) لأغراض القيد عبر الحدود وانتقال رؤوس الأموال حول العالم (طارق عبد العال حماد، 2008، ص 14-13 بالتصرف)

كانت لجنة المعاير المحاسبية الدولية (IASC) قد أصدرت خلال عملها من عام 1973 حتى سنة 2000 مجموعة من المعايير باسم معايير المحاسبة الدولية بلغ عددها 41، في24 ماي 200 غيرت لجنة المعايير الدولية قانونها الأساسي وانقسمت إلى فروع، مؤسسة لجنة المعايير المحاسبية الدولية (IASCF) (International Accounting Standards Commit Fondation) ومجلس المعاير المحاسبية الدولية (IASB) (International Accounting Standards Board) وابتداء من عام 2001 قام هدا الأخير بتولي إصدار المعايير المحاسبية الدولية وتغيير اسم المعايير الجديدة لتصبح باسم المعايير الدولية لإعداد

التقارير المالية (IFRS) (International Financial Reporting Standards) (جمعة حميدات، 2014، ص 3)

ثم حدث امر أساسي في عام 2002 عندما أخد الإتحاد الأوربي بتشريع يتطلب من الشركات الدارجة بالبورصة في أوروبا ان تستخدم المعايير الدولية للتقارير المالية في قوائمها المالية المبرمجة وقد بدأ هذا التشريع سنة 2005 وخارج أوروبا أيضا فإن دولا كثيرة تحركت للعمل بهده المعايير والتي بلغ عددها في سنة 2019 سبعة عشر معيار (طارق عبد العال حمدان، مرجع سبق ذكره، ص11).

2. ماهية مخرجات النظام المحاسبي المالي:

تم اعتماد النظام المحاسبي المالي SCF في الجزائر سنة 2010 بعد ان نص عليه القانون 11/07 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 وتبعته بعد ذلك مراسيم وقرارات تفصل وتشرح كل ما يتعلق بهذا النظام خاص فيما يتعلق بمخرجاته وما يجب ان تتضمنه.

1.2 تعريف النظام المحاسبي المالي (SCF)

يمكن تعريف النظام المحاسبي المالي من ناحيتين:

❖ **من الناحية الاقتصادية:**

المحاسبة المالية هي نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية وتصنيفها وتقديمها وتسجيلها وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات المؤسسة، ووضعية خزينتها في نهاية السنة المالية. عندما تكون بعض المعاملات وغيرها من الأحداث الأخرى الغير معالجة بموجب معيار أو تأويل.

❖ **من الناحية القانونية:**

نظام المحاسبة المالية الجديد هو مجموعة من الإجراءات والنصوص التنظيمية التي تنظم الأعمال المالية والمحاسبية للمؤسسات المجبرة على تطبيقه وفقا لأحكام القانون ووفقا للمعايير المالية والمحاسبية الدولية المتفق عليها.

من خلال التعريفين السابقين نستنتج أن الفكرة الأساسية التي أنشأ من أجلها النظام المحاسبي المالي هي: أن النظام المحاسبي المالي هو نظام يسمح بتنظيم المعلومة المالية في إطارها القانوني ووفقا للمعايير المحاسبية الدولية لتلبية احتياجات المستثمر من خلال تزويده بصورة صادقة وواضحة عن الوضعية المالية للمؤسسة.

2.2 مخرجات النظام المحاسبي المالي (القوائم المالية حسب SCF):

"تنتج الاعتبارات الواجب أخذها في الحسبان لإعداد وتقديم الكشوف المالية عن الإطار التصوري لنظام المحاسبة.

الكشوف المالية تكون نتيجة إجراء معالجة العديد من المعلومات لأعمال التبسيط والتلخيص والهيكلة، وهذه المعلومات يتم جمعها وتحليلها وتفسيرها وتلخيصها وهيكلتها من خلال عملية تجميع تعرض في الكشوف المالية في شكل فصول ومجاميع.

كل كيان يدخل في مجال تطبيق هذا النظام المحاسبي يتولى سنويا إعداد كشوف مالية. والكشوف المالية الخاصة بالكيانات غير الصغيرة تشتمل على":

- ❖ الميزانية.
- ❖ حساب النتائج.
- ❖ جدول سيولة الخزينة.
- ❖ جدوا تغيرات الأموال الخاصة.
- ❖ ملحق الكشوف المالية.

3. الأدبيات النظرية لعملية اتخاذ القرار:

في الوقت الحالي لم تعد القرارات الإدارية المتخذة ضربا من ضروب الحدس والتخمين بل أصبحت تستند إلى أسلوب علمي متميزا ومتطورا في تحليل المعلومات تحليلا كميا، يتفق مع توجهات الإدارة في القطاعات الاقتصادية المختلفة لدراسة العوامل المادية وغير المادية للمشاكل الإدارية بأسلوب علمي سليم، وذلك باستخدام الأساليب الكمية المختلفة المتمثلة بالطرق الإحصائية وبحوث العمليات، للوصول إلى قرارات أكثر دقة ومنطقية.

1.3.تعريف واهمية عملية اتخاذ القرار:

1.1.3.تعريف عملية اتخاذ القرار:

يوجد العديد من التعاريف لعملية اتخاذ القرارات التي تناولها العديد من المؤلفين لا تختلف في معناها وفي هذا المجال سيتم عرض بعض هذه التعريفات كالتالي (قندوز سهيلة، 2019، ص35):

- ❖ هي عملية اختيار بديل من بديلين محتملين او أكثر لتحقيق هدف ام مجموعة من الأهداف خلال فترة زمنية معينة في ضوء المعطيات كل من البيئة الداخلية والخارجية والموارد المتاحة للمنضمة
- ❖ هي عملية اختيار دقيق بعد دراسة تحليلية موسعة لعدد من البدائل المتاحة التي يمكن إتباعها للوصول إلى تحقيق الأهداف المرجوة.
- ❖ عملية اتخاذ القرار تعرف بأنها اصدار حكم معين عما يجب أن يفعله الفرد في موقف ما، وذلك عند الفحص الدقيق للبدائل المختلفة التي يمكن إتباعها. او هي لحظة اختيار بديل معين بعد تقييم بدائل مختلفة، وفقا لتوقعات مختلفة لمتخذ القرار.

2.1.3.أهمية عملية اتخاذ القرار:

لا يمكن أداء نشاط ما لم يتخذ بشأنه قرا ر، فصنع واتخاذ القرارات هي أساس عمل المدير في كل مؤسسة، والتي يمكن من خلالها انجاز أنشطة المنظمة (علي بشاغة، 2015، ص 92-93 بالتصرف)

- ❖ **صنع واتخاذ القرارات عملية مستمرة:** فالإنسان يمارس اتخاذ القرارات طوال حياته اليومية وقد يقرر في مسائل روتينية أو للمواجهة مواقف مستجدة تلزم اتخاذ قرارات مصيرية وحاسمة. وإذا كان هذا موقف الإنسان العادي فإن مجال العمل في المنظمات ما هو إلا

مجموعة مستمرة متنوعة من القرارات الإدارية في مختلف المجالات كالإنتاج والتسويق والتنظيم ونحوها.

- **اتخاذ القرارات أداة المدير في عمله:** لكل ذي مهنة أداة يستخدمها في عمله، وأداة المدير في عمله اليومي هي اتخاذ القرارات، والتي بواسطتها يمارس العمل الإداري حيث يقرر ما يجب عمله؟ ومن يقوم به؟ ومتى يتم القيام به؟ وأين يتم القيام به؟ وهكذا كلما ارتقت قدرات المدير في انجاز القرارات
- **القرارات الاستراتيجية تحدد مستقبل المنظمة:** ترتبط القرارات الاستراتيجية بالمدى الطويل في المستقبل، ومثل هده القرارات يكون لها تأثير كبير على نجاح المنظمة أو فشلها، ففشل مؤسسة في اتخاذ قرارات فعالة في مواجهة إنتاج المؤسسات المنافسة بتكلفة منخفضة، يؤدي إلى فقدان المؤسسة لمركز الصدارة في السوق.
- **اتخاذ القرارات جوهر العملية الإدارية:** يرى البعض بأنه صنع واتخاذ القرارات هو جوهر وظيفة التخطيط نضرا لأنه العديد من نشاط وظيفة التخطيط ينطوي على سلسلة من القرارات ولكننا نرى أن صنع واتخاذ القرارات ليس جوهر وظيفة التخطيط وحدها، ولكنه أساس وجوهر كل الوظائف الإدارية؛
- **اتخاذ القرارات أساس لإدارة وظائف المنظمة:** إن الدور الإداري في وظائف المنظمة يحتوي على مجموعة من القرارات الخاصة بإدارة الجوانب المختلفة لهذه الوظائف.

2.3.مراحل عملية اتخاذ القرار اساليبها وفاعليتها:

1.2.3.مراحل عملية اتخاذ القرار

ان تحديد البديل المناسب واتخاذ القرار بشأن مشكلة ما تسبقها مراحل أخرى يجب ان تمر بها العملية ويمكن تحديد هذه لمراحل كالتالي (خلاصي مراد، 2007، ص35):

- **مرحلة تحديد المشكلة:**

تبدأ أي عملية لصنع القرارات الإدارية بعملية تحديد المشكلة والتي تستدعي محاولة التعرف على المشكلة وفهمها ثم تشخيصها ودراستها للتعرف على الحلول والبدائل اللازمة لحلها؛

- **جمع الحقائق والمعلومات:**

خلال هذه المرحلة تجمع الحقائق والمعلومات عن المشكلة، والبدائل المختلفة لحلها، فلكل مشكلة معلومات وبيانات وإحصائيات تكون أساس ظهور البدائل لحلها من خلال فحصها وتبويبها وتحليلها تحليلا منهجيا بعيدا عن التجريد، ثم القيام بعملية المقارنات واستخراج النتائج بطرق وأساليب علمية ووسائل تكنولوجية والاستفادة منها بصورة فعالة ورشيدة في تحديد البدائل والحلول اللازمة لحل المشكلة واتخاذ القرار.

- **مرحلة تحديد البدائل والحلول:**

بعد ترتيب البدائل المختلفة وتحديدها ثم القيام بدراسة كل البدائل على حدا وفقا لمعايير علمية ومنطقية نقوم بترتيب هذه البدائل وفقا لدرجة ملازمتها وأهميتها وفاعليتها في حل المشكلة بعد مقارنتها.

❖ **مرحلة اختيار البديل المناسب:**

البديل "الحل" وهو أنسب بديل لحل المشكلة، ويتم اختياره في ضل اعتبارات أيديولوجية، سياسية، اجتماعية، وإنسانية وأخلاقية وبناء على معايير وعوامل نفسية وتنظيمية.

2.2.3.أساليب اتخاذ القرار:

هناك عدة أساليب مساعدة لا لتخاد القرار تختلف فيما بينها حسب سهولة وصعوبة المشكلة التي على أساسها يتخذ القرار، فتتفاوت من خلال اهميتها وخطورتها حسب تقسيماتها وأنواعها ومن بين الأساليب نذكر ما يلي:

❖ **الأساليب التقليدية في اتخاذ القرارات**

يقصد بهذا النوع كل الأساليب والطرق التي تساعد على اتخاذ القرار لكنها لا تتبع المنهج العلمي والتي تفتقر إلى التدقيق والتمحيص فلا نجد فيها خطوات متسلسلة ومترابطة كجمع وتحليل للمعلومات الخاصة بالبدائل ويرجع جذور هذه الأساليب إلى الإدارات القديمة التي كانت تستعمل أسلوب التجربة والخطء كأسلوب مثل الاعتماد على الخبرة السابقة والتقدير الشخصي للإداريين، ومن بينها نجد (أميرة دباش، 2016، ص 84):

أسلوب الحكم الشخصي: وفقا لهذا الأسلوب فإن المدير يعتمد في اتخاذ القرار على حكمه الشخصي وسرعة في إدراك العناصر الرئيسية الهامة للموقف او المشكلة، وفي عملية القيام بتحليل البيانات واستنباط المعلومات.

الخبرة والمعرفة: يكون اتخاذ القرار وفقا للخبرة ومعرفة المدير السابقة، فنتيجة لأقدمية المدير في العمل فإن ذلك سيكسبه معلومات وخبرات يتعلمها خاصة من الأمور التي فشل فيها للتكون له بذلك معرفة يستخدمها فيما بعد في حل المشكلات التي تواجهه، أي ان الدروس المستفادة من التجارب الماضية غالبا ما تكسب المدير المزيد من الخبرة التي تساعده في الوصول إلى القرار المطلوب.

إجراء التجارب: هذا الأسلوب مستنبط من أسلوب إجراء التجارب في مجلات البحث العلمي ثم بعد ذلك يتم الاستفادة منه في عملية اتخاذ القرارات ووفقا لهذا الأسلوب فإن متخذ القرار يتولى بنفسه إجراء التجارب آخذاً في الاعتبار بصيغ العوامل الملموسة والاحتمالات بالمشكلة محل القرار، وهذا ما يؤدي إلى اختيار البديل المناسب من بين البدائل المحتملة معتمداً على خبرته.

دراسة الآراء والاقتراحات وتحليلها: في مثل هذا النوع فإن متخذ القرار يعتمد على الآراء الاقتراحات المقدمة من قبل المستشارين المختصين المتعلقة بكيفية حل المشكلات وبعد القيام بتحليل كافة الاقتراحات والآراء يتخذ المدير القرار المناسب.

❖ **الأساليب العليمة في اتخاذ القرار:**

يطلق عليها أيضا الأساليب الكمية حيث يتم الاعتماد على النماذج الرياضية الحسابات الالكترونية في تحليل البيانات المعلومات لاتخاذ القرار المناسب وبالتالي فإن هذه الأساليب لا تعتمد على الاجتهادات والخبرات والآراء الشخصية، ومن ثم فإنها أساليب تهدف إلى تقنين القرارات بمقاييس كمية رقمية، ومن اهم الأساليب العلمية (أميرة دباش، مرجع سبق ذكره، ص85):

بحوث العمليات: يقصد بها استخدام النماذج الكمية لاتخاذ القرار ومن أبرزها المحاكاة، وتهدف إلى بناء وتحليل مشكلة ما بنموذج رياضي للوصول إلى حلها؛

نظرية الاحتمالات: تعتمد هذه النظرية على استخدام الاحتمالات لبناء مختلف النماذج الرياضية لاختيار البديل المناسب الهدف من ذلك هو التقليل من درجة عد التأكد؛

أسلوب شجرة القرارات: وهي وسيلة يمكن الاعتماد عليها في تحليل القرارات، وهي عبارة عن تمثيل بياني أو رسم لعملية اتخاذ القرارات لتسهيل مراحل اتخاذ القرارات وغالبا يتم استعمال هذه الطريقة لاتخاذ القرارات التي تمتاز بالتعقيد الصعوبة حيث يتم التعبير على الاختيارات البديلة بمصطلحات كمية يتم التوصل إليها عند القيا بالتمحيص الجيد للمشكلة، وبعدها يتم تمثيل سلسلة من القرارات الخيارات في شكل فروع، لتتفرع عنها المزيد من التفرعات لتمثل النتائج اللاحقة، أما نقطة الاتصال التي يجب اتخاذ القرار عندها تسمى (عقدة القرار)؛

نظرية المباريات الإدارية: تمثل نظرية المباريات في تكتيك يستخدم عند الرغبة في اتخاذ القرار وذلك عندما يتطلب الأمر أخذ إستراتيجيات الأطراف الأخرى والتي لها مصالح متعارضة إذ ان الاستراتيجية التي تتبعها المؤسسة تتوقف على الاستراتيجيات التي تتبعها المؤسسات المنافسة ولاستخدام نظرية المباريات في مثل هذه المواقف العديد من الفوائد لصالح متخذ القرار؛

أسلوب التحليل الحدي: يسمى الاتجاه الاقتصادي في الإدارة، من خلال هدا الأسلوب فإنه يتم دراسة وتحليل البدائل المتعددة المطروحة أمام متخذ القرار ثم القيام بالمفاضلة بين هذه البدائل لمعرفة مدى الفائدة أو المنفعة المتحققة عن هذه البدائل، ويتم استخدام القواعد التي أوجدها التحليل الحدي كأساس للمفاضلة ببين تلك البدائل؛

أسلوب دراسة الحالات: يعتبر من الأساليب الهامة في مجال اتخاذ القرارات، إذ أنه يساعد على تطوير وتحسين قدرات ومهارات المديرين على التحليل التفكير الابتكاري لحل المشكلات الإدارية التي تواجههم. حيث يقوم هذا الأسلوب على تعريف وتحديد المشكلة محل القرار والتفكير في أسبابها وابعادها وجوانبها المختلفة وتصور الحلول البديلة له استنادا إلى المعلومات المتاحة عن المشكلة

أسلوب البرمجة الخطية: هذا الأسلوب فعال جدا في حل مشكلة كيفية الوصول إلى تخصيص الموارد المحدودة على الاحتياجات المتنافسة بأمثل الطرق، حيث يفتَّرض هذا الأسلوب وجود علاقة خطية بين المتغيرات المؤثرة في موضوع معين أي أنه يمكن التعبير عن العلاقة الموجودة بين المتغيرات المؤثرة في شكل معادلات خطية ليتم وضعها في قالب رياضي ويتم حلها للوصول إلى القيمة الأفضل

ومن ثم الوصول إلى الهدف، وهدا الأسلوب يستلزم وجود هدف يجب تحقيقه مثل تدنية التكاليف او تعظيم الأرباح.

II.الأدبيات التطبيقية لمخرجات SCF حسبIFRS وعملية اتخاد القرار:

1. عرض الدراسات العلمية السابقة:

1.1 عرض الدراسات العلمية السابقة المحلية:

❖ دراسة الباحث مداحي عثمان، 2018، بعنوان أهمية ودور المعلومات في اتخاذ القرارات وتمثلت الاشكالية الرئيسية في بيان ما مدى أهمية المعلومات في اتخاذ القرارات داخل المنظمة؟ حيث خلصت الدراسة إلى أن عملية اتخاذ القرارات جوهر العملية الادارية، كما أنه لا يمكن تصور وجود عملية اتخاذ القرارات دون وجود بدائل متعددة للمشكلة محل اتخاذ القرار، كما أن عملية اتخاذ القرارات تتأثر بالعوامل المكونة لبيئة المنظمة الداخلية الخارجية، تعتبر المعلومات مادة القرار الاداري، إذ يتوقف نجاح القرار على مدى صحتها و دقتها و جودتها و كفايتها و توفرها في الوقت المناسب و بالكمية المناسبة، كما أن المعلومات المطلوبة لاتخاذ القرارات تختلف كميتها و تفاصيلها و مصدرها و خصائصها الأساسية طبقا لنوع القرات و مستوى الإدارة (مداحي عثمان، 2018) .

❖ دراسة الباحث عميرة أيمن، 2018، بعنوان دور المراجعة الداخلية في اتخاذ القرار في ظل حوكمة المنظمات الاقتصادية (دراسة حالة مؤسسة سوناطراك)، وتناولت الدراسة الاشكالية الرئيسية المتمثلة فيما مدى مساهمة المراجعة الداخلية في اتخاذ القرار في ظل حوكمة المنظمات الاقتصادية وواقع ذلك على مستوى سوناطراك (المحروقات)؟، وهدفت الدراسة إلى إظهار أهمية المراجعة الداخلية ومخرجاتها المتمثلة في المعلومات المالية والمحاسبية الصحيحة وجعلها مفيدة لتساعد في اتخاذ القرار الصحيح في المنظمة قيد الدراسة. توصلت الدراسة على عدة نتائج أهمها إثبات دور المراجعة الداخلية الفعال في اتخاذ القرار، وإظهار التطور الذي حدث لمفهوم المراجعة الداخلية في ظل حوكمة المنظمات (عميرة أيمن، 2018).

❖ دراسة الباحثة وهيبة شارف 2019 بعنوان النفسية وعلاقتها باتخاذ القرار لدى المسير المالي الجزائري وكانت الاشكالية الرئيسية للدراسة في هل توجد علاقة بين ارتباط بين الضغوط النفسية وعملية اتخاد القرار عند المسير المالي الجزائري؟ وهدفت الدراسة الى مستوى ضغوط العمل لدى المسير المالي الجزائري وأثرها وخلصت الدراسة الى ان الضغوط النفسية تؤثر على عملية اتخاد القرار في منظور المسير المالي الجزائري كما انه لا يوجد تأثير في المنظور المسير المالي الجزائري للمتغيرات الديموغرافية على كل من الضغوط النفسية وعملية اتخاد القرار (وهيبة شارف، 2018).

❖ دراسة الباحثين بين قطيب على وحطاب دلال 2019 بعنوان اهمية اعداد وعرض قوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي والمعايير الدولية حيث تمثلت اشكالية الدراسة فيما تتمثل اهم المقارنات بين النظام المحاسبي المالي والمعيار المحاسبي الدلي رقم 01 فيما يخص اعداد وعرض القوائم المالية؟ وماهية اهمية تطبيق ذلك على تحقيق جودة القوائم المالية؟ حيث استخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي التاريخي والاستقرائي لملائمتها لأهداف الدراسة وتوصلت الدراسة الى ان هناك علاقة بين

تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم01 والميزانية او المركز المالي جدول حسابات النتائج بحسب الطبيعة او حسب الوظيفة وقائمة النفقات القرنية قائمة تغيرات الأموال الخاصة الملحق في اعداد وعرض القوائم المالية (بن قطيب علي، حطاب دلال، 2019).

❖ قنذوز سهيلة،2019، دور نظام المعلومات المحاسبي في اتخاد القرارات المالية ، تمثلت إشكالية هذه الدراسة في ما هو دور نضام المعلومات المحاسبي في اتخاذ القرارات المالية، وهدفت هده الدراسة دراسة إثر نضام المعلومات المحاسبي في اتخاذ القرارات، وذلك من خلال مراجعة نضام المعلومات المحاسبي وبيان طبيعة علاقته باتخاذ القرارات، ثم اختيار خصائص المعلومة المحاسبية المتمثلة في الملائمة والموثوقية كأساس لقياس قدرة النظام على مخرجات ذات جودة وتوصلت الى ان نضام المعلومات المحاسبي يشكل نقطة التقاء لمختلف الأنظمة في المؤسسة واهم مصدر للمعلومات لديها و تعتمد المؤسسة بصفة كبيرة على مخرجات النظام المحاسبي لاتخاذ القرارات (قندوز سهيلة، 2019).

2.1 عرض الدراسات العلمية السابقة الدولية:

❖ دراسة الباحث فيتال روي (VITAL ROY)، 1994، بعنوان

Elaboration d'un prototype de système expert en analyse financière pour la PME commerciale.

وتمثلت إشكالية الدراسة فيما هي المبادئ الصحية في عملية التسيير المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اعتمادا على مخرجات نظامها المحاسبي؟، وهدفت الدراسة إلى توضيح عملية تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة عامة، وعملية التسيير المالي بصفة خاصة، وتوصلت الدراسة إلى تقديم نموذج للقيام بعملية التحليل المالي والتسيير بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إدراج الاعلام الآلي كوسيلة في بناء هذا النموذج (VITAL Roy, 1994).

❖ رولا كاسر لايقه، 2007، القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف ودورها في ترشيد الاستثمار (دراسة تطبيقية على المديرية العامة للمصرف التجاري السوري)، تمثلت إشكالية هذا البحث في كون الإفصاح المحاسبي في المصارف متحكم فيه من قبل الحكومة ومع ضهور المصارف الخاصة أصبح من الازم الالتزام بإرشادات المعايير المحاسبية الدولية في هذا المجال، وهدفت هذه الدراسة الى توضيح أهمية التقارير المالية في اتخاذ القرار على المستوى الداخلي والخارجي للمصرف وخلصت الدراسة الى ان المصرف محل الدراسة لم يلتزم بإعداد التقارير المالية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية الصادرة عن لجنة المعايير المحاسبية الدولية وخاصة المعيار المحاسبي الدولي رقم 30 الخاص بالمصارف والمؤسسات المالية المشابهة وعدم كفاية المعلومات التي يتم الإفصاح عنها في القوائم المالية للمصرف لتلبية احتياجات المستخدمين لم يقم المصرف بالإفصاح عن المعلومات الهامة التي تمكن من اتخاذ القرار (رولا كاسر لايقه، 2007).

❖ دراسة الباحث تشامي سير توسيم (Tchamie sir Tossim) ،2009، بعنوان
Diagnostic de la performance à partir des états financières
والتي تناولت الإشكالية الرئيسية المتمثلة في كيفية تقييم الأداء المالي وتشخيصه من خلال القوائم المالية باعتبارها مخرجات النظام الحاسبي لمؤسسة IP net Experts S.A؟: وتوصلت الدراسة إلى أن سبب تحقيق نتيجة محاسبية سالبة سنة 2008 يرجع إلى انخفاض رأس المال العامل، وتطور نفقات الموظفين، بالإضافة إلى انخفاض حجم المبيعات والخدمات المقدمة، مقابل ارتفاع كبير في الاستهلاكات الوسطية (Tchamie sir Tossim, 2009).

❖ الباحث عبد الله الامام آدم طه واخرون2017، بعنوان دور نظَّم المعلومات المحاسبية في جودة التقارير المالية، تمثلت اشكالية هذه الدراسة في .هل تؤثر نظم المعلومات المحاسبية على ملائمة وموثوقية المعلومات المحاسبية، هدفت الدراسة الى التعرف على نظم المعلومات المحاسبية وجودة التقارير المالية واختبار مدى تأثير نظم المعلومات المحاسبية على ملائمة معلومات التقارير المالية وتوصلت هذه الدراسة الى ان المعلومات المحاسبية التي يكون لها أكبر قدرة تنبؤيه هي أكثر ملائمة لمستخدمي المعلومات و ان المعلومات المحاسبية التي يوفرها النظام تساهم في تحديد المشكلات التي تواجه الادارة. تساعد المعلومات المحاسبية المقدمة في التقارير المالية في تأكيد أو تصحيح التوقعات (عبد الله الامام آدم طه واخرون، 2017).

2. أهم ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات العلمية السابقة:

من خلا استعراضنا للدراسات العلمية السابقة سنتطرق إلى القيمة المضافة التي ستقدمها دراستنا الحالية والمتمثلة في:

1.2 من حيث الهدف: لقد اشتركت معظم الدراسات في الهدف الذي تسعى اليه فبعض الدراسات ركزت على أحد المتغيرات محل الدراسة وهو مخرجات النظام المحاسبي الملي (القوائم المالية) وربطه بمتغيرات أخرى والعض الخر ركزت على المتغير الثاني أي عملية اتخاذ القرار وربطه بمتغيرات أخرى، في حين تركز الدراسة الحالية على ربط المتغيرين معاً (مخرجات النظام المحاسبي المالي وعملية صنع القرار ومحاولة ايجاد العلاقة بينهم.

2.2 من حيث طريقة المعالجة: لقد تم استخدام طريقة IMRAD التي تتميز بقوانين واسس خاصة غير الدراسات السابقة التي اعتمدت الطريقة الكلاسيكية في معالجة موضوعاتها.

3.2 من حيث الحدود المكانية والزمنية: اختلفت العينات المدروسة في دراستنا عن الدراسات السابقة بحكم ان دراستنا كانت على مستوى دولة الجزائر والتي تمتاز بخصائص جيواقتصادية كما ان المجال الزمني المدروس تميز بأدراج اخر التحديثات.

2 دراسة ميدانية لمساهمة مخرجات النظام المحاسبي في صنع القرارات في ظل معايير التقارير الدولية.

1. الطريقة والأدوات المستعملة في الدراسة:

1.1. مجتمع وعينة الدراسة:

❖ **مجتمع الدراسة:**

عند القيام باختيار مجتمع الدراسة تم الاعتماد على معيار المؤهل العلمي و العملي، كشرط أساسي لتوزيع الاستمارات عل عينة الدراسة، وذلك بغية ضمان قدرة أفراد العينة على التعامل مع محتوى الاستبيان بشكل جيد، وحيث تتمثل الفئة التي تشكل مجتمع الدراسة في مجموعة من المحاسبين بمختلف أنواعهم لتطبيق الدراسة عليهم وذلك نظرا إلى:

-العلاقة المباشرة وتفهمهم للموضوع محل الدراسة،

-توفر البيانات والمعلومات والوثائق اللازمة في مجال التخصص.

❖ **عينة الدراسة:**

تم تطبيق الدراسة على عينة من محاسبي المؤسسات الاقتصادية ومكاتب المحاسبة والخبراء محافظي الحسابات لولاية بشار، حيث تم توزيع الاستمارات في ولاية بشار.

ارتبط مضمون ونتائج الدراسة الميدانية بالزمن الذي تم خلاله توزيع واستلام استمارات الاستبيان وذلك خلال الفترة الممتدة ما بين شهر أبريل وشهر ماي من عام 2020م.

2.1. أدوات الدراسة:

انطلاقا من محتوى وإشكالية بحثنا، وبالاعتماد على عدة مراجع (كتب، أطروحة دكتوراه ومواقع الأنترنت) قمنا بإعداد استبيان، حيث مر خلال فترة إعداد بعدة مراحل لكي يظهر في شكله الحالي. حيث قمنا بتعديل بعض الأسئلة والاستغناء عن البعض الأخر، وبعد تعديل الاستبيان من أجل معرفة مدى إمكانية الإجابة عن الأسئلة التي تضمنها هذا الاستبيان ولتجنب أي ملل قد يلحق بالمستقصي، حيث خضع لعملية اختبار أولي (test).

2. نتائج الدراسة وتحليلها:

1.2 تحليل الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة:

❖ **صدق وثبات أداة الدراسة:**

الجدول رقم (01): الثبات والصدق الاحصائي لآراء أفراد العينة الاستطلاعية على الاستبيان

المحاور	معامل الثبات	معامل الصدق
الأول	0.890	0.943
الثاني	0.936	0.967
الاستبيان كاملًا	0.954	0.976

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على مخرجات برنامج SPSS v26.

يتضح لنا من خلال نتائج الجدول أعلاه أن جميع معاملات الثبات والصدق لآراء أفراد العينة الاستطلاعية على العبارات المتعلقة بكل فرضية من فرضيات الدراسة، وعلى الاستبيان كاملًا كانت أكبر من (60 بالمئة) والبعض منها قريب من (100 بالمئة) مما يدل على أن استبيان الدراسة يتصف بالثبات والصدق الكبيرين جدًا بما يحقق أغراض البحث، ويجعل التحليل الاحصائي سليمًا ومقبولًا.

❖ **تحليل الخصائص الديمغرافية للعينة:**

الجدول رقم (02): التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حسب الخصائص الديموغرافية.

البيان		التكرار	%النسبة المئوية
الجنس	ذكور	20	58.8
	أناث	14	41,2
	المجموع	34	100
العمر	أقل من 30 سنة	2	5,9
	من 30 إلى 40 سنة	21	61,8
	إلى 50 سنة41من	11	32,4
	أكثر من 50 سنة	4	8.9
	المجموع	34	100
المؤهل العلمي	تكوين مهني متخصص	6	17,6
	DEUA	5	14,7
	ليسانس	13	38,2
	ماستر	9	26,5
	ماجيستير ودكتوراه وما فوق	1	2,9
	المجموع	34	100
الوظيفة الحالية	خبير محاسبي/محافظ حسابات/محاسب معتمد	3	8,8
	محاسب في مؤسسة أو بنك	13	38,2
	رئيس مصلحة أو قسم أو نائب مدير	14	41,2
	مسير مؤسسة أو مدير	4	11,8
	المجموع	34	100
سنوات الخبرة	أقل من 05 سنوات	6	17,6
	ما بين 05 إلى 10 سنوات	9	26,5
	مابين 11 إلى 15 سنة	7	20,6
	أكثر من 15 سنة	10	29,4
	المجموع	34	100

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على مخرجات برنامج SPSS v26.

يتضح لنا من خلال الجدول أعلاه:

أن غالبية أفراد عينة الدراسة ذكور حيث بلغ عددهم في عينة الدراسة (20) ذكرًا وبنسبة (بالمئة 58.8)، تليهم الإناث حيث بلغ عددهم في عينة الدراسة (14) إناثًا وبنسبة (41.2 بالمئة)، وهذا ما يدل على أن عنصر الذكور هو الغالب في عينة الدراسة.

أن الفئة العمرية لغالبية أفراد عينة الدراسة من 30 الى 40 سنة حيث بلغ عددهم في عينة الدراسة (21) فردًا وبنسبة (61.8بالمئة)، يليهم الذين فئاتهم العمرية 41 الى 50 سنة حيث بلغ عددهم (11) فرد وبنسبة (32.4بالمئة)، يليهم الذين فئاتهم العمرية من أكثر من 50 سنة حيث بلغ عددهم (4) أفراد وبنسبة (8.9 بالمئة) ، وفي الأخير نجد الفئة العمرية أقل من 30 سنة بلغ عددهم (02) أفراد

بنسبة (5.9بالمئة)، من هنا نستنتج أن أكثر من نصف عينة الدراسة تتمركز أعمارهم في الفئة العمرية متوسطة السن أي الشباب.

أن غالبية أفراد الدراسة مؤهل علمي ليسانس اذ بلغ عددهم (13) فردًا بنسبة (38.2بالمئة) يليهم الذين لديهم مؤهل علمي ماستر حيث بلغ عددهم (09) أفراد بنسبة (26.5 بالمئة)، كما تتضمن العينة على (6) أفراد لديهم مؤهل تكوين مهني متخصص بنسبة (17.6بالمئة)، (05) أفراد بنسبة (14.7بالمئة) لديهم مؤهل علمي DEUA ، و (01) فرد بنسبة (2.9بالمئة) لديهم مؤهل علمي ماجيستير ودكتوراه وما فوق ، وعليه نلاحظ أن العينة تتمتع بمؤهلات علمية عالية المستوى.

أن غالبية أفراد الدراسة مركزهم الوظيفي رئيس مصلحة أو قسم أو نائب مدير اذ بلغ عددهم (14) بنسبة (41.2بالمئة)، و 13 فردا لديهم مؤهل علمي محاسب في مؤسسة أو بنك بنسبة (38.2بالمئة) و 3فردا لديهم مؤهل علمي خبير محاسبي/محافظ حسابات/محاسب معتمد بنسبة (8.8)بالمئة ، يليهم الذي لديهم مركز وظيفي مسير مؤسسة أو مدير حيث بلغ عددهم (4) أفراد بنسبة (11.8 بالمئة) .

أن غالبية أفراد عينة الدراسة لديهم أكثر من 15 سنة خبرة حيث بلغ عددهم في عينة الدراسة (10) فردًا بنسبة (29.4 بالمئة)، يليهم الذين لديهم سنوات خبرة من 05 إلى 10 سنة حيث بلغ عددهم (09) أفراد بنسبة (26.5 بالمئة)، يليهم الذين لديهم سنوات خبرة من 11 إلى 15 (07) أفراد بنسبة (20.6بالمئة) فيما بلغ عدد أفراد العينة أقل من 05 سنوات (06) أفراد بنسبة (17.6بالمئة)

❖ **إختبار المعلمية:**

الشكل (01): التوزيع الطبيعي للعينة

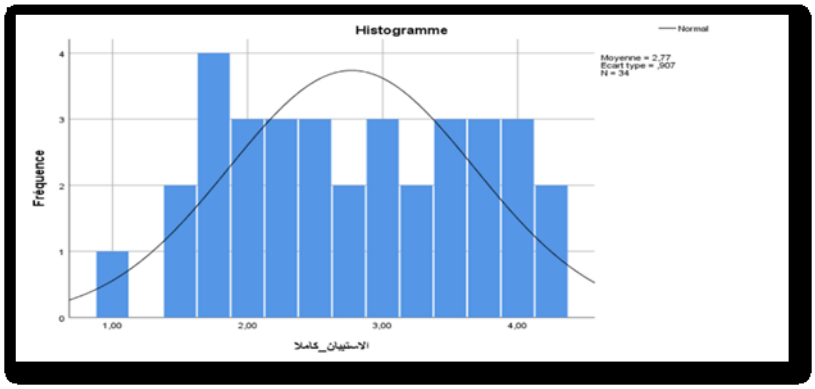

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على مخرجات برنامج SPSS v26.

تعتبر الاختبارات الإحصائية المعلمية واحدة من أهم التطبيقات، تستخدم في حالة العينات الكبيرة التي يجب أن تتوزع توزيعا طبيعيا، لذا من الضروري معرفة ما إذا كانت العينة تتوزع توزيع طبيعي أم لا؛ من خلال الشكل (01) نلاحظ أن العينة تخضع لتوزيع طبيعي.

3. عرض النتائج ومناقشتها:

1.3 اختبار الفرضيات الفرعية للدراسة:

❖ **عرض نتائج المتوسط الحسابي والانحراف المعياري مع تحديد اتجاه العينة واختبار الفرضية الفرعية الأولى:**

الجدول رقم(03): المتوسط والانحراف المعياري لآراء أفراد عينة الدراسة على عبارات المحور الأول.

المحور الأول / العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه	الأهمية النسبية
تقدم المعلومات المحاسبية المعبر عنها بالقوائم المالية وصفا دقيقا للأوضاع المالية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية.	**2,2353**	,98654	موافق	10
تعكس القوائم المالية بشكل أمثل الوظيفة الأساسية للنظام المحاسبي المالي والمتمثلة في القياس.	2,2941	1,03072	موافق	8
تعكس القوائم المالية بشكل أمثل الوظيفة الأساسية للنظام المحاسبي المالي والمتمثلة في عملية توصيل المعلومات لمستخدميها.	2,5000	1,08012	موافق	6
تتصف المعلومات المحاسبية المعبر عنها بالقوائم المالية بالحياد والخلو من التحيز.	2,5882	1,18367	موافق	5
يتم الالتزام بالأنظمة والتعليمات أثناء إعداد المعلومات المحاسبية المعبر عنها بالقوائم المالية.	2,2941	,93839	موافق	9
تتوافق الضوابط والإجراءات المحاسبية المتبعة في إعداد المعلومات المحاسبية الأصول والأعراف والمبادئ المحاسبية.	2,4706	1,02204	موافق	7
تعبر مخرجات النظام المحاسبي المالي على الواقع الفعلي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية.	3,1471	1,15817	محايد	1
يرتبط الاعتماد على المعلومات المحاسبية عند اتخاذ القرار بمدى قوة أنظمة الرقابة الداخلية بالمؤسسة الاقتصادية الجزائرية.	2,9706	1,48702	محايد	2
تلبي المعلومات المحاسبية المعدة من قبل الإدارة احتياجات مستخدميها.	2,9706	1,31392	محايد	3
يعتمد مستخدمو المعلومات على الإدارة في توفير الاطمئنان حول سلامة حسابات المؤسسة الاقتصادية الجزائرية.	2,8235	1,35893	محايد	4
المحور_الأول	2,6294	0.82775	موافق	

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على مخرجات برنامج SPSS v26.

نلاحظ من خلال الجدول أن الوسط الحسابي للمحور الأول على أنه يتم اعداد مخرجات النظام المحاسبي المالي بناءا على معايير الدولية لإعداد التقارير المالية مقدر بـ **2,6294** والانحراف المعياري مقدر بـ **0.82775** وحسب سلم ليكارت الثلاثي المتبع لقياس اتجاهات المبحوثين لفقرات الاستبيان، فإن الوسط الحسابي للمحور الأول يدل على موافقة أفراد العينة على أنه يتم اعداد مخرجات النظام المحاسبي المالي بناءا على معايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

الجدول رقم (04): معامل الارتباط والدلالة الاحتمالية لآراء أفراد عينة الدراسة على عبارات المحور الأول.

العبارة	المحور الأول		
	معامل الارتباط	الدلالة الاحتمالية	القرار
تقدم المعلومات المحاسبية المعبر عنها بالقوائم المالية وصفا دقيقا للأوضاع المالية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية.	0,496**	0,003	معنوي
تعكس القوائم المالية بشكل أمثل الوظيفة الأساسية للنظام المحاسبي المالي والمتمثلة في القياس.	0,632*	0,000	معنوي

تعكس القوائم المالية بشكل أمثل الوظيفة الأساسية للنظام المحاسبي المالي والمتمثلة في عملية توصيل المعلومات لمستخدميها.	0,705**	0,000	معنوي
تتصف المعلومات المحاسبية المعبر عنها بالقوائم المالية بالحياد والخلو من التحيز.	0,573**	0,000	معنوي
يتم الالتزام بالأنظمة والتعليمات أثناء إعداد المعلومات المحاسبية المعبر عنها بالقوائم المالية.	0,589**	0,000	معنوي
تتوافق الضوابط والإجراءات المحاسبية المتبعة في إعداد المعلومات المحاسبية الأصول والأعراف والمبادئ المحاسبية.	0,549**	0,001	معنوي
تعبر مخرجات النظام المحاسبي المالي على الواقع الفعلي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية.	0,779**	0,000	معنوي
يرتبط الاعتماد على المعلومات المحاسبية عند اتخاذ القرار بمدى قوة أنظمة الرقابة الداخلية بالمؤسسة الاقتصادية الجزائرية.	0,924**	0,000	معنوي
تلبي المعلومات المحاسبية المعدة من قبل الإدارة احتياجات مستخدميها.	0,887*	0,000	معنوي
يعتمد مستخدمو المعلومات على الإدارة في توفير الاطمئنان حول سلامة حسابات المؤسسة الاقتصادية الجزائرية.	0,840**	0,000	معنوي

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على مخرجات برنامج SPSS v26.

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا أن كل العبارات ذات دلالة معنوية حيث كانت كلها أقل من 0.05، ومنه فإن الفرضية الفرعية الأولى **يتم اعداد مخرجات النظام المحاسبي المالي بناءا على معايير الدولية لإعداد التقارير المالية** هي فرضية صحيحة.

❖ عرض نتائج المتوسط الحسابي والانحراف المعياري مع تحديد اتجاه العينة واختبار الفرضية الفرعية الثانية:

الجدول رقم (05): المتوسط والانحراف المعياري لآراء أفراد عينة الدراسة على عبارات المحور الثاني.

المحور الثاني / العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه	الأهمية النسبية
تتوفر لدى متخذ القرار قنوات اتصال واضحة ومحددة تسمح لجمهور المدققين بالإبلاغ عن وجود حالات الانحراف بسهولة.	3,0588	1,20457	غير موافق	5
تتبنى المؤسسة الاقتصادية الجزائرية إجراءات محددة لضمان إمكانية النزاهة من خلال تبسيط إجراءات العمل بشكل يسمح بأداء الأنشطة دون تقصير.	2,9412	1,09934	محايد	6
الإجراءات الشفافة تشعر الموظفين بالاستقرار وتزيد من التمسك بالقيم الأخلاقية التي تساهم في مكافحة الفساد.	2,2941	1,31494	موافق	10
تنسجم القرارات المتخذة مع الأهداف والسياسة العامة للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية.	2,7353	1,23849	محايد	7
يتم القيام بكامل متطلبات اتخاذ القرار وفهم محتوياته ومكوناته.	3,0294	1,31392	محايد	4
يتم اتخاذ القرار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في الوقت المناسب ودون تأخير أو تأجيل.	3,4706	1,33110	غير موافق	1
يتم عمل قائمة بالبدائل المتوفرة ودون تأخر عن الفترة المتاحة لاتخاذ القرار.	3,1765	1,38105	محايد	3

يتم منح الموظفين فرصة لإبداء الرأي ويعتبر هذا الرأي مهم عند اتخاذ القرار.	3,2353	1,32708	محايد	2
تلبي المعلومات المحاسبية المعدة من قبل الإدارة احتياجات مستخدميها.	2,5588	1,43951	محايد	9
يعتمد مستخدمو المعلومات على الإدارة في توفير الاطمئنان حول سلامة حسابات المؤسسة الاقتصادية الجزائرية.	2,6176	1,41453	محايد	8
المحور_االثاني	1,04469	2,9118	موافق	

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على مخرجات برنامج SPSS v26.

نلاحظ من خلال الجدول أن الوسط الحسابي للمحور الثاني **قياس جودة عملية إتخاد القرار** مقدرة بـ **1,04469** والانحراف المعياري مقدر بـ **2,9118** وحسب سلم ليكارت الثلاثي المتبع لقياس اتجاهات المبحوثين لفقرات الاستبيان، فإن الوسط الحسابي للمحور الثاني يدل على موافقة أفراد العينة تعتمد المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في عملية صنع القرار على قواعد موضوعية وذاتية (شخصية).

الجدول رقم (06): معامل الارتباط والدلالة الاحتمالية لآراء أفراد عينة الدراسة على عبارات المحور الثاني.

العبارة	المحور الثاني		
	معامل الارتباط	الدلالة الاحتمالية	القرار
تتوفر لدى متخذ القرار قنوات اتصال واضحة ومحددة تسمح لجمهور المدققين بالإبلاغ عن وجود حالات الانحراف بسهولة.	0,741*	0,000	معنوي
تتبنى المؤسسة الاقتصادية الجزائرية إجراءات محددة لضمان إمكانية النزاهة من خلال تبسيط إجراءات العمل بشكل يسمح بأداء الأنشطة دون تقصير.	0,666**	0,000	معنوي
الإجراءات الشفافة تشعر الموظفين بالاستقرار وتزيد من التمسك بالقيم الأخلاقية التي تساهم في مكافحة الفساد.	0,829**	0,000	معنوي
تنسجم القرارات المتخذة مع الأهداف والسياسة العامة للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية.	0,848**	0,000	معنوي
يتم القيام بكامل متطلبات اتخاذ القرار وفهم محتوياته ومكوناته.	0,865**	0,000	معنوي
يتم اتخاد القرار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في الوقت المناسب ودون تأخير أو تأجيل.	0,802**	0,000	معنوي
يتم عمل قائمة بالبدائل المتوفرة ودون تأخر عن الفترة المتاحة لاتخاذ القرار.	0,813**	0,000	معنوي
يتم منح الموظفين فرصة لإبداء الرأي ويعتبر هذا الرأي مهم عند اتخاذ القرار.	0,826**	0,000	معنوي
تلبي المعلومات المحاسبية المعدة من قبل الإدارة احتياجات مستخدميها.	0,749**	0,000	معنوي
يعتمد مستخدمو المعلومات على الإدارة في توفير الاطمئنان حول سلامة حسابات المؤسسة الاقتصادية الجزائرية.	0,834*	0,000	معنوي

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على مخرجات برنامج SPSS v26.

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا أن كل العبارات ذات دلالة معنوية حيث كانت كلها أقل من 0.05، ومنه فإن الفرضية الفرعية الثانية **تعتمد المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في عملية صنع القرار على قواعد موضوعية وذاتية (شخصية)** هي فرضية صحيحة.

2.3 عرض نتائج المتوسط الحسابي والانحراف المعياري مع تحديد اتجاه العينة واختبار الفرضية الرئيسية.

أ. عرض نتائج المتوسط الحسابي والانحراف المعياري مع تحديد اتجاه العينة:

الجدول رقم(07): يوضح نتائج الإحصاء الوصفي للمحاور ككل.

المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه
المحور الأول	2,6294	,82775	موافق
المحور الثاني	2,9118	1,04469	موافق
المجموع	2,7706	,90739	موافق

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على مخرجات برنامج SPSS v26.

نلاحظ من الجدول المتوسط الحسابي لكل محور من محاور الدراسة بالإضافة إلى الانحراف المعياري لكل منها مع اتجاه العينة لها، حيث كانت نتيجة المتوسط الحسابي العام 2,7706 بانحراف معياري 0.90739 أما اتجاه العينة لهذا المحور كان موافق حسب الوزن المعروف.

الجدول رقم(08): معامل الارتباط والدلالة الاحتمالية لآراء أفراد عينة الدراسة للمحاور ككل.

المحور	المحاور ككل		
	معامل الارتباط	الدلالة الاحتمالية	القرار
المحور الأول	0.961	0,000	معنوي
المحور الثاني	0.976	0,000	معنوي

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على مخرجات برنامج SPSS v26.

ب. اختبار الفرضية الرئيسية باستخدام الانحدار الخطي البسيط:

الجدول رقم(09): ملخص نموذج الدراسة.

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,877[a]	,769	,762	,50962
a. Prédicteurs : (Constante), المحور_الأول				

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على مخرجات برنامج SPSS v26.

إن التغير بمقدار وحدة واحدة في المتغير المستقل (مخرجات النظام المحاسبي المالي) يؤدي إلى تغير قدره 0,765 في المتغير التابع (عملية اتخاذ القرار).

الجدول رقم(10).يعبر عن تحليل التباين ANOVA:

ANOVA[a]						
Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	27,704	1	27,704	106,672	,000[b]
	de Student	8,311	32	,260		
	Total	36,015	33			
a. Variable dépendante : المحور_االثاني						
b. Prédicteurs : (Constante), المحور_الأول						

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على مخرجات برنامج SPSS v26.

بما أن Sig=0,000 وهي قيمة أقل من 5 %فإن الفرضية الرئيسية التي تنص على **أن مخرجات النظام المحاسبي المالي تساهم في تحسين عملية صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية** هي فرضية صحيحة، ومنه يمكن استخراج نموذج الانحدار حسب العلاقة الرياضية التالية:

$$y = 1{,}107x + 0{,}01$$

وهذا ما يوضحه الجدول أدناه:

الجدول رقم (11): ملخص نموذج الانحدار.

Coefficients[a]						
Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		B	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	,001	,295		,004	,997
	المحور_الأول	1,107	,107	,877	10,328	,000
a. Variable dépendante : المحور_االثاني						

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على مخرجات برنامج SPSS v26.

IV. الخاتمة

تهتم جميع الأطراف ذات المصلحة بالمؤسسة بمخرجات نضامها المحاسبي كونها تمكن من معرفة نقاط قوة وضعف هده الأخيرة والاهم من دالك كون هذه المخرجات تساعد مستخدميها في اتخاذ قراراتهم بحيث تتضح جلياً العلاقة الطردية بين مخرجات النظام المحاسبي وعملية اتخاذ القرار

لقد تطرقت دراستنا لاهم ما يتعلق بمتغيرات هذا الموضوع حيث حاولنا توضيح مجموعة من الادبيات النظرية والمتمثلة في المفاهيم المتعلقة بالنظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية وعملية اتخاذ القرار وكذلك ادبيات تطبيقية متمثلة في مجموعة من الدراسات السابقة المحلية والدولية اما فيما يخص الجانب التطبيقي تمت الدراسة على عينة ممن ينتمون الى مجال المحاسبة في ولاية بشار سواء عن طريق المقابلات او توزيع الاستبيان وتحليل المعلومات المتحصل عليها في محاولة للإجابة عن إشكالية الدراسة.

1.اختبار فرضيات الدراسة: من خلال دراستنا قمنا باختبار صحة الفرضيات على النحو التالي:

- **تساهم مخرجات النظام المحاسبي المالي في تحسين عملية صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية**، وهي فرضية صحيحة وذلك بناءا على النتائج المتوصل إليها حيث كان مستوى المعنوية أقل من 0.05.
- **يتم اعداد مخرجات النظام المحاسبي المالي بناءا على معايير الدولية لإعداد التقارير المالية**؛ وهي فرضية صحيحة وذلك بناءا على النتائج المتوصل إليها حيث كان مستوى المعنوية أقل من 0.05.
- **تعتمد المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في عملية صنع القرار على قواعد موضوعية وذاتية (شخصية)**؛ وهي فرضية صحيحة وذلك بناءا على النتائج المتوصل إليها حيث كان مستوى المعنوية أقل من 0.05.

2.نتائج الدراسة: من خلال دراستنا توصلنا إلى مجموعة من النتائج وهي:

- ❖ تقدم المعلومات المحاسبية المعبر عنها بالقوائم المالية وصفا دقيقا للأوضاع المالية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية؛
- ❖ تعكس القوائم المالية بشكل أمثل الوظيفة الأساسية للنظام المحاسبي المالي والمتمثلة في القياس؛
- ❖ تعكس القوائم المالية بشكل أمثل الوظيفة الأساسية للنظام المحاسبي المالي والمتمثلة في عملية توصيل المعلومات لمستخدميها؛
- ❖ تتصف المعلومات المحاسبية المعبر عنها بالقوائم المالية بالحياد والخلو من التحيز؛
- ❖ يتم الالتزام بالأنظمة والتعليمات أثناء إعداد المعلومات المحاسبية المعبر عنها بالقوائم المالية؛
- ❖ تتوافق الضوابط والإجراءات المحاسبية المتبعة في إعداد المعلومات المحاسبية الأصول والأعراف والمبادئ المحاسبية؛
- ❖ تعبر مخرجات النظام المحاسبي المالي على الواقع الفعلي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية؛
- ❖ يرتبط الاعتماد على المعلومات المحاسبية عند اتخاد القرار بمدى قوة أنظمة الرقابة الداخلية بالمؤسسة الاقتصادية الجزائرية؛
- ❖ تلبي المعلومات المحاسبية المعدة من قبل الإدارة احتياجات مستخدميها؛
- ❖ يعتمد مستخدمو المعلومات على الإدارة في توفير الاطمئنان حول سلامة حسابات المؤسسة الاقتصادية الجزائرية؛

3.توصيات الدراسة: من خلال دراستنا وعلى ضوء النتائج المتوصل إليها نقدم التوصيات التالية:

- ❖ ضرورة توفر لدى متخذ القرار قنوات اتصال واضحة ومحددة تسمح لجمهور المدققين بالإبلاغ عن وجود حالات الانحراف بسهولة؛
- ❖ يجب أن تتبنى المؤسسة الاقتصادية الجزائرية إجراءات محددة لضمان إمكانية النزاهة من خلال تبسيط إجراءات العمل بشكل يسمح بأداء الأنشطة دون تقصير؛
- ❖ إلزامية الإجراءات الشفافة تشعر الموظفين بالاستقرار وتزيد من التمسك بالقيم الأخلاقية التي تساهم في مكافحة الفساد؛
- ❖ ضرورة انسجام القرارات المتخذة مع الأهداف والسياسة العامة للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية.

V. المراجع

- ❖ بولجنيب عادل، دور المعاير المحاسبية في تحسين جودة المعلومات المالية، مدكرة ماجستير، تخصص إدارة مالية، جامعة قسنطينة 2، 2014.

- حسين القاضي، مؤمون حمدان، المحاسبة الدولية ومعاييرها، منشورات جامعة دمشق، 2012.
- عبد العزيز الكنهل، المعايير الدولية للإعداد التقارير المالية، https://mafaheem.info/?p=900 14 فبراير 2018.
- غانم شطاط، المعير المحاسبية الدولية، قسنطينة، الجزائر، نوميديا للطباعة والنشر والتوزيع، 2009.
- احمد محمد أبو شمالة، معايير المحاسبة الدولية والإبلاغ المالي، الطبعة الأولى، عمان الأردن، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، 2008.
- طارق عبد العال حماد، معايير المحاسبة الدولية والمعاير العربية المتوافقة معها، الجزء الأول، الإسكندرية مصر، الدار الجامعية، 2008.
- جمعة حميدات، خبير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، عمان الأردن، المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين، 2014.
- قندوز سهيلة، دور نضام المعلومات المحاسبي في اتخاذ القرارات المالية، مذكرة ماستر، تخصص تدقيق محاسبي ومراقبة التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، 2019.
- على بشاغة، اللامركزية وفعالية صنع القرار بالمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، مذكرة ماجيستير، تخصص تنظيم وعمل، جامعة محمد لمين دباغين سطيف، 2015.
- خلاصي مراد، اتخاذ القرار في تسيير الموارد البشرية واستقرار الاطارات في العمل، مذكرة ماجستير، اتخصص علم النفس التنظيمي، جامعة منثوري قسنطينة، 2007.
- اميرة دباش، دور مخرجات النظام المحاسبي في ترشيد القرارات الاستثمارية في المؤسسة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه تخصص، مالية وبنوك، 2016.
- مداحي عثمان، أهمية ودور المعلومات في اتخاذ القرارات، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات 2018/06/01، المجلد 07، العدد 01، 2018.
- عميرة أيمن، دور المراجعة الداخلية في اتخاذ القرار في ظل حوكومة المنظمات الاقتصادية (دراسة حالة سوناطراك)، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، 2018/12/23، المجلد 04، العدد 02، 2018.
- وهيبة شارف، الضغوط النفسية وعلاقتها بعملية اتخاد القرار لدى المسير المالي الجزائري، مجلة تنوير للدراسات الادبية والانسانية 2019/06/20 امجلد03 ال عدد01، 2019.
- بن قطيب علي، حطاب دلال، اهمية اعداد وعرض القوائم المالية وفق النظام المالي والمعايير المحاسبية الدولية، المجلد 04، العدد 01، ص01 -23، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، 2019.
- قندوز سهيلة، دور نظام المعلومات المحاسبي في اتخاد القرارات المالية، مذكرة ماستر، تخصص تدقيق محاسبي ومراقبة التسيير، جامعة عبد الحميد بن بديس مستغانم، 2019.

- VITAL Roy, 1994, Elaboration, d'un prototype de système expert en analyse financière pour la PME commerciale en phase de croissance ou de maturité, Mémoire présenté comme exigence partielle de la maitrise en gestion des PMO, Université du Québec, Canada. Disponible sur le lien https:\\consultation.uqac.ca/1289/1/1490969.pdf. Vu le 09/05/2020 à 20 :24.

- رولا كاسر لايقه، الافصاح والقياس المحاسبي في القوائم المالية للمصارف ودورها في ترشيد قرارات الاستثمار، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة مصرفية، جامعة تشرين، سورية، 2007.

- Tchamie sir Tossim, 2009, Diagnostic de la performance à partir des états financiers : cas d'IP net Experts S.A, mémoire fin d'étude, CIBINTANTS, Togo, disponible sur le lien https:\\www.memoireonline.com/12/09/3019/Diagnotic-de-la-performance-a-partir-des-etats-financiers.html.

- عبد الله الامام آدم طه واخرون، دور نضم المعلومات المحاسبية في جودة في جودت التقارير المالية، بحث بكالوريوس، تخصص، محاسبة وتمويل، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2017.